

رئيس مجلس إدارة شركة المساهمة
دراسة في المهام و الصلاحيات

أ. بن جلولي ويسام⁴¹

أ. بن جلولي أمال⁴²

ملخص:

يتولى الإدارة اليومية في شركة المساهمة في النظام التقليدي شخص طبيعي، يعد جهاز أساسي داخلها ولا يمكن مواصلة نشاطها بدونه، يتمثل هذا الجهاز في رئيس مجلس الإدارة والذي أسندت إليه مجموعة من الصلاحيات والمهام من أجل الحفاظ على الشركة واستمراريتها وخدمة مصلحتها.

الكلمات المفتاحية :

شركة المساهمة، مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة، صلاحيات ، مهام رئيس مجلس الإدارة.

Resumé :

La direction de la société anonyme classique (à conseil d'administration) est assumée par une personne physique appelée le président du Conseil d'administration, ce organe exerce des pouvoirs et des rôles pour assurer la survie et les intérêts de la société.

Mots clé :

président du conseil, pouvoirs, rôle ، société anonyme, conseil d'administration de présent de conseil d'administration.

مقدمة:

تعتبر شركة المساهمة⁴³ من أهم الشركات التجارية اذ تعتبر النموذج الامثل لشركات الاموال الهادفة لتحقيق المشاريع الصناعية و التجارية الكبرى، و نظرا للعدد الكبير من المساهمين الذي تضمه هذه الشركات يكون من المستحيل اشراكهم جميعا في عملية تسير إدارة الشركة لذلك يتولى القانون مهمة توزيع اعمال الإدارة بنصوص أمره نظرا لأهمية هذا النوع من الشركات و اتصالها بالاقتصاد الوطني ، فأنيطت مهمة التسيير لمجموعة من الهيئات، من بينها مجلس إدارة إذ نص المشرع على وجوب تنصيبه⁴⁴ ليقوم بتسيير شؤونها، و يمكن تعريف هذه الهيئة الرئيسة التي تتولى إدارة شركة المساهمة و تهيمن على نشاطها و تتخذ القرارات

⁴¹ طالبة دكتوراه، قانون المنافسة والاستهلاك، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

⁴² طالبة دكتوراه، إدارة أفراد ومؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

اللازمة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله⁴⁵؛ وإن كانت السلطة العليا و السيادة داخل الشركة ترجع للجمعية العامة للمساهمين إلا أن مجلس الإدارة يعتبر الجهاز المهمين و المسيطر على نشاطها مع احترام مبدأ التفرج ، فلا يمكن أن تحل هيئة محل هيئة أخرى كما لا يمكن لأحدها أن تقوم بتفويض صلاحياتها الخاصة ، ومن بين الصلاحيات غير القابلة للتفويض صلاحية تعيين مجلس الإدارة للرئيس ، كونها صلاحية مخولة للمجلس ولم يتكلم المشرع عن امكانية التنازل عنها⁴⁶؛ إذ و نظرا لصعوبة ممارسة الادارة اليومية على تشكيلة مجلس الادارة يكون لزاما على أعضاءه ان ينتخبوا من بينهم شخصا طبيعيا يتولى رئاسة المجلس و يوكل إليه القيام بكل ما هو ضروري للمحافظة على شركة و ضمان بقائها واستمرارها و تجنب كل تصرف قد ينافر مصلحتها او يلحق بها الضرر .

ونظرا لأهمية مركز رئيس مجلس وحساسيتها بدمن تحديد هويته،ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولياته وفيما تتمثل مهامه واختصاصاته؟

للإجابة على هذا التساؤل نستطرق إلى المحاور الآتية:

اولا: تعيين رئيس مجلس الادارة، عضويته وانهاؤه مهامه.

ثانيا: سلطات وصلاحياته رئيس مجلس الإدارة

اولا: تعيين رئيس مجلس الادارة، عضويته وانهاؤه مهامه

يتولى رئيس مجلس الإدارة عملية لتسيير اليومي للشركة وإدارتها وتمثيلها تجاه الغير وأمام الجهات القضائية،ويمكن تعريفه بأنه: "ذلك الشخص الذي يمارس سلطة داخل هيكل منظم المتمثل في الشركة والمخول له التصرف باسم الشركة ولحسابها ويمنح لذلك سلطات واسعة في الإدارة والتمثيل تحقيقا لمصلحة الشركة".⁴⁷ أ-تعيينه:

تنص المادة 635 من القانون التجاري الجزائري على انه: "ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضاءه رئيسا له شريطة أن يكون شخصا طبيعيا وذلك تحت طائلة بطلان التعيين، كما يحدد مجلس الإدارة أجره." عملا بهذا النص وجب على أعضاء مجلس الإدارة أن لا يוכלوا منصب الرئيس لشخص معنوي أو حتى شخص طبيعي ممثل لشخص معنوي وبذلك لا يمكن تصور وجود جميع أعضاء مجلس الإدارة أشخاص معنوية مع شخص طبيعي واحد كون ذلك يتعارض مع نص المادة 635 من القانون التجاري التي تنص على انه: "ينتخب رئيس مجلس إدارة... فمتى تكون مجلس الإدارة من شخصا طبيعيا وحيدا عد ذلك تعيين وليس انتخاب وهو ما يخالف نص القانون".⁴⁸ و بما أن الرئيس يجب أن يكون عضو في مجلس الإدارة فلا بد أن

تتوفر فيه جميع الشروط الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة مع بعض الخصوصية، و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- أن يكون شخص طبيعيا تحت طائلة البطلان، في حين يمكن لأعضاء آخرين من المجلس أن يكونوا أشخاصا معنوية.

2- ضرورة توفر صفة المساهم.⁴⁹

3- اكتساب صفة التاجر.⁵⁰

4- ألا يكون أجيورا في الشركة إلا إذا كان عقد عمله سابق بسنة واحد على الأقل من تعيينه⁵¹ فلا يجوز له أن يقبل عقد عمل بعد تعيينه في الشركة، طبقا للمادة 616 من القانون التجاري الجزائري.⁵²

إضافة إلى مجموعة من الشروط الشخصية من النزاهة، النفرغ، الأهلية،...

وطبقا لنص المادة 635 من القانون التجاري الجزائري لا تولك أعمال الإدارة للرئيس مجانا بل يكون ذلك مقابل اجر يحدده مجلس الإدارة، كما انه مدة رئاسته محددة بمدة نيابته كقائم بالإدارة ويجوز إعادة انتخابه.

ب- عضويته:

يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن ينتموا لأكثر من مجلس غير أن المشرع لم يحدد ذلك بالنسبة للرئاسة، فهل يمكن للرئيس مجلس الإدارة أن يتولى رئاسة أكثر من المجلس؟

على خلاف أعضاء مجلس الإدارة تقع على عاتق رئيسهم مهمة التسيير اليومي والمستمر لأمر الشركة، إذ يقوم بمباشرة الأعمال التي تدخل في نظامها، فمهامه تتطلب حضوره الدائم والمستمر وهذا يستلزم تفرغه لتسيير الحسن للشركة⁵³ و كما سبقت الإشارة فان المشرع الجزائري لم يحدد عدد المجالس التي يمكن شغلها من قبل الرئيس كما لم يمنع ذلك على خلاف المشرع الفرنسي الذي نص في المادة 111 من قانون الشركات الفرنسي لسنة 1966 انه لا يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يتولى رئاسة أكثر من مجلسي إدارة لشركات مساهمة مقرها بفرنسا.⁵⁴

غير أن رئيس مجلس الإدارة قد يمتنع عن أداء مهامه مما يؤدي لتعطيل عضويته سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، لذلك تدخل المشرع الجزائري بموجب نص المادة 637⁵⁵ من قانون التجاري ونص على تعيين رئيس مجلس إدارة منتدب يتولى مهام الرئيس متى وقع له مانع وهذا المانع قد يكون إما:

ا. مانع مؤقت:

كالمرض مثلا، ففي هذه لحالة نص المشرع على انه يمنح الانتداب لمدة محددة قابلة للتجديد.

اا. مانع دائم:

فمتى كان المانع غير مؤقت نص القانون على أن الانتداب يستمر إلى غاية انتخاب رئيس جديد.

ج- انتهاء مهامه:

تنتهي مهام رئيس مجلس الإدارة لعدة أسباب، فقد تنتهي باستقالته أو وفاته أو جود مانع دائم يحول دون ممارسته لمهامه كما تنتهي مهامه بانتهاء مدة عضوية كقائم بالإدارة متى لم يتم إعادة انتخابه من قبل المجلس، إلا أن السؤال المطروح هو مسألة العزل؟

فعزل الرئيس هو من اختصاص مجلس الإدارة طبقا لنص المادة 636 من القانون التجاري الجزائري في فقرتها الأولى إذ يمكنه عزل الرئيس في أي وقت وإذا وجد شرط مخالف لذلك عد كان لم يكن حتى لا يتم عرقلة عمل المجلس، كما لا يجوز اشتراط تسبب قرار العزل، فمثلا لا يمكن اشتراط اعدار الرئيس أو تعويضه أو اخذ رأي الجمعية العامة كون ذلك مخالفا لأحكام القانون، فيجوز للمجلس عزل الرئيس دون اعدار.

و رغم أن الأصل العام في عزل الرئيس أنه يتم من قبل المجلس لكن هناك إمكانية عزله من قبل الجمعية العامة وذلك متى قامت بعزله كقائم بالإدارة لا كرئيس أي بصفة غير مباشرة، فمتى فقد صفته كعضو مجلس إدارة أدى ذلك لفقده لحقه في الرئاسة (المادة 613 من القانون التجاري الجزائري) غير أن هذا العزل وجب أن لا يكون تعسفيا، ومتى كان هناك تعسف كان للرئيس المطالبة بالتعويض رغم أن المشرع الجزائري لم يتطرق إليه، في حين أن المشرع الفرنسي ينص على انه متى وقع عزل تعسفي كان من حق الرئيس المطالبة بالتعويض مثل الحالة التي يكون فيها العزل من اجل الحط من كرامة الرئيس أو النيل منه، ويرجع تقرير ما إذا كان العزل جرى في ظروف عادية أو غير عادية للقضاء.

و لاستعمال حق العزل وجب على مجلس الإدارة عقد اجتماع يحدد فيه التاريخ، إبلاغ الجمعية العامة وتوفير شروط انعقاد المجلس... حتى يكون العزل صحيحا وقانونيا ومتى لم يتم احترام الإجراءات كان العزل باطلا ومنه يمكن تعويض الرئيس أو حتى إعادة إدماجه في منصبه وهو ما يمكن القول انه صعب من الناحية العملية لوجود الاعتبار الشخصي بين أعضاء مجلس الإدارة.

غير انه، ونظر لمكانة التي يتمتع بها الرئيس داخل الشركة و نفوذه و كفاءاته يكون من الأفضل عدم عزله كونه عنصر حيوي و ذلك حفاظا على الشركة.⁵⁶

أما فيما يتعلق بانتهاء مهام رئيس مجلس الإدارة المنتدب فتنتهي بانتهاء المدة المحددة متى كان المانع مؤقت مع إمكانية تجديد هذه المدة وتنتهي إلى غاية انتخاب رئيس جديد متى كان المانع دائم كالاستقالة مثلا وهذا طبقا لما نص عليه المشرع في المادة 637 الفقرة الثانية من القانون التجاري الجزائري.

ثانيا: سلطات وصلاحياته رئيس مجلس الإدارة

حول القانون لرئيس مجلس الإدارة سلطات واسعة لتصرف باسم الشركة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها⁵⁷، وأولياؤه مهمة الإدارة العامة للشركة ونصبه الممثل القانوني لها، فله أن يقوم بكافة أعمال التنظيم والإدارة التصرف التي يتطلبها غرض الشركة ويخدم مصلحتها.⁵⁸ طبقا لنص القانون فإن المهمة الأساسية لرئيس مجلس الإدارة تتمثل في تولي المهام الخارجية، والمقصود بالمهام الخارجية كافة الأعمال المادية والتصرفات القانونية المبرمة بين الشركة والغير من المستثمرين ودائنين وجهات قضائية إضافة إلى مهامه الداخلية دون المساس بمهام الهيئات الأخرى. إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو ما مدى تطابق مهام مجلس الإدارة مع رئيسه؟ يمكن ملاحظة تكرار مهام وصلاحيات المجلس للرئيس مما قد يبين تطابق صلاحيات كل منهما، إلا أنه وبالرجوع إلى نص المادة 622 و المادة 638 من القانون التجاري الجزائري نلاحظ اختلاف مهامهما، إذ ينفرد رئيس مجلس الإدارة بمجموعة من الاختصاصات فيتولى تنفيذ القرارات و يقتصر دور المجلس على التداول و يكون للرئيس⁵⁹ تمثيل الشركة تجاه الغير في حين لا يصح للمجلس ذلك . وطبقا لنص المادة 638 من القانون التجاري الجزائري فإن رئيس مجلس الإدارة يتولى سلطات واسعة إذا يكون له صلاحيات داخلية و أخرى خارجية:

أ-الصلاحيات الداخلية للرئيس:

1- رئاسة المجلس: لم ينص المشرع على مواعيد اجتماع مجلس الإدارة و ترك ذلك للقانون الأساسي للشركة، إلا أنه متى لم يتطرق لذلك فيرجع تحديدها إلى رئيس مجلس الإدارة كلما اقتضى الأمر ذلك،⁶⁰ كما ترجع مهمة استدعاء مجلس الإدارة و تحديد جدول أعماله للرئيس و ينفرد بها و ترجع له مهمة ضبط الجلسات وحسن سيرها و الإشراف على المناقشات و

ضبط نظامها كما يعد صوته مرجعا⁶¹ متى تعادلت الأصوات في قرارات المجلس ما لم ينص القانون الأساسي للشركة على خلاف ذلك⁶².

إضافة إلى أن الرئيس يتولى مراقبة مدى توافر النصاب القانوني لانعقاد المجلس كما يراقب توافر شرط الأغلبية في التصويت ويضبط المحاضر ويعين أمين يتولى تحرير محضر ملخص للمناقشات والمداولات.

2- رئاسة المستخدمين: إذ يعتبر رئيس مجلس الإدارة مدير جميع المستخدمين، يحدد المناصب

و الشروط الواجب توافرها في المترشحين على أن يراعي في التعيين مصلحة الشركة، إضافة لسلطة التعيين يتمتع رئيس مجلس الإدارة بسلطة مراقبة المستخدمين في إطار قانون العمل و النظام الداخلي للشركة و ينفرد بسلطة العزل سواء تعلق الأمر بتسريح فردي أو حتى جماعي في إطار القانون على أن تقع عليه مسؤولية صاحب العمل، فالرئيس هو من يرجع له تسير كافة أجهزة الشركة والسهر على توفير أفضل الظروف للعمل.

ب- الصلاحيات الخارجية للرئيس:

يمكن القانون رئيس مجلس الإدارة التصرف باسم الشركة ولحسابها كما انه كأصل عام يمثلها الوحيد في علاقاتها مع الغير، فيوقع على كافة العقود التي تربط الشركة بالغير من بيع وشراء وغيرها، وبمجرد توقيعه يجعل الشركة ملزمة أمام الغير حسن النية حتى ولو كان الرئيس بتوقيعه يتجاوز سلطاته ما دام الغير لا يعلم بهذا التجاوز وما كان له أن يعلم به مع استبعاد أن يكون نشر القانون الأساسي بينة يقوم عليها علم الغير⁶³ وإلزام الشركة بتصرفات الرئيس لا يضيفي عليها صفة الشرعية وإنما هو حماية للغير حسن النية.

وبالرغم من الصلاحيات الواسعة الموكلة لرئيس مجلس الإدارة إلا أن هذه السلطات محدودة سواء بقيود قانونية كتلك المتعلقة بالنظام العام أو بصلاحيات الأجهزة الأخرى داخل الشركة سواء الجمعية العامة العادية أو غير العادية وحتى اختصاصات مجلس الإدارة، كما يتقيد الرئيس بموضوع الشركة ومصلحتها. إضافة للقيود القانونية هناك قيود اتفاقية تتمثل في القيود التي ينص عليها القانون الأساسي للشركة كما يمكن ان تتضمن هذه القيود الاتفاقية في قرار من مجلس الإدارة يتم إصداره وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا⁶⁴.

الخاتمة:

وأخيرا يمكن القول أن رئيس مجلس الإدارة يتمتع بمركز إداري هام في الشركة مما يمكنه من الاطلاع على كل ما يتعلق بأمورها السرية والعلنية وقد منحه المشرع مجموعة من الصلاحيات الواسعة التي تمكنه من التصرف باسمها ولحسابها إلا أن هذه الصلاحيات مقيدة بحدود يعد الخروج عنها تجاوزا للسلطة ومساسا بمصلحة الشركة مما يستلزم قيام المسؤولية المدنية أو المسؤولية الجزائية لرئيس مجلس الإدارة حسب الحالة.

المصادر:

الأمر 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 وتعديلاته إلى غاية القانون 05-02 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتضمن القانون التجاري.

الهوامش:

1- عرفها المشرع الجزائري في نص المادة 592 من القانون التجاري الجزائري في فقرتها الأولى بقوله "شركة المساهمة هي شركة ينقسم رأسمالها الى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر الا بقدر حصنهم "

2- او مجلس مديرين فيما يخص شركات المساهمة ذات الطابع الحديث.

3- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية: الاحكام العامة في الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 254.

4- بوعزة ديدن، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الاولى ماستر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012.

5- شيباني نصيرة، هوية المسير في ظل الشركات التجارية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، 2013، ص 228

6- بوعزة ديدن، المرجع السابق.

7- فلا يكفي أن يكون لديه صفة المساهم بل لا بد من أن تكون لديه نسبة من الأسهم والتي تشكل في مجموعها 20% على الأقل من رأسمال الشركة المقدمة من المجلس ككل والتي تمثل أسهم التي يقسمها المجلس ضمان.

8- طبقا لنص المادة 31 من القانون 22/90 المتعلق بالسجل التجاري المعدلة والمتممة بموجب الأمر 07/96 والتي تنص على انه: "يكون لكل أعضاء مجالس الإدارة والرقابة في الشركات التجارية صفة التاجر بعنوان الشخصية المعنوية التي يضطلعون نظاميا بإدارتها وتسيرها".

9- فتيحة يوسف المولودة عماري، احكام الشركات التجارية، دار الغرب، 2007، الجزائر، ص 151

10- المادة 616 من ق.ت.ج.: "لا يجوز لقائم بالإدارة ان يقبل من الشركة عقد عمل بعد تعيينه فيها".

11- بوعزة ديدن، المرجع السابق.

12- زروال معزوزة، المسؤولية المدنية والجنائية للمسيرين في شركة المساهمة، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2007، ص 77

13- تنص المادة 637 ق.ت.ج على أنه: "في حالة وقوع مانع مؤقت للرئيس او وفاته او استقالته، او عزله يجوز لمجلس الادارة ان ينتدب قائما بالإدارة ليقوم بوظائف الرئيس"

14- بوعزة ديدن، المرجع السابق.

- 15-نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.250
- 16-محمد باسماويل، النظام القانوني لإدارة شركة المساهمة، ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/ 2015، ص.27.¹
- 17-زروال معزوزة ، المرجع السابق، ص.78
- 18- نادية فوضيل، المرجع السابق، ص. 224.
- 19- تنص 626 في فقرتها 4 على انه:"يرجح صوت رئيس الجلسة عند تعادل الاصوات مالم ينص على خلاف ذلك في القانون الاساسي"
- 20- زورال معزوزة ، المرجع نفسه، ص.79.
- 21- فتيحة يوسف المولودة عماري، المرجع السابق، ص.162.
- 22- زروال معزوزة، المرجع السابق، ص. 86-87.